

2019

الأوضاع الاقتصادية لعرب فلسطين خلال 1945 إلى 1939 الحرب العالمية الثانية

مها محمد الرشيد
prof.mahaalrasheed@gmail.com, جامعة الملك سعود

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa>

Recommended Citation

الرشيد, مها محمد (2019) "الأوضاع الاقتصادية لعرب فلسطين خلال 1945 إلى 1939 الحرب العالمية الثانية", *Al-Balqa Journal for Research and Studies البلقاء للبحوث والدراسات*: Vol. 22 : Iss. 1 , Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa/vol22/iss1/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al-Balqa Journal for Research and Studies البلقاء للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, dr_ahmad@aar.edu.jo.

الأوضاع الاقتصادية لعرب فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥

The Economic Conditions of the Arabs of Palestine during the Second World War 1939 - 1945

د. مها محمد الرشيد

Dr. Maha M. Al Rashed

جامعة الملك سعود

prof.mahaalrasheed@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأحوال الاقتصادية في فلسطين، ومدى تأثيرها بظروف الحرب العالمية الثانية في الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥. والثابت أنّ فلسطين منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م مرت بتطورات سياسية انعكست على أوجه الحياة فيها، فقد أخذت المقاومة الفلسطينية للانتداب والصهيونيّة تتصاعد من احتجاج، إلى تأسيس أحزاب سياسية، ثم تطورت إلى حركات مسلحة. كانت الثورة الفلسطينية الكبرى التي انفجرت عام ١٩٣٦ أكبر الأحداث المحلية التي حدثت في فلسطين، فهي ثورة شاملة استمرت ثلاث سنوات، ولم تلفظ أنفاسها الأخيرة إلا بعد أن اشتعلت الحرب العالمية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩. وقد تركت هذه الثورة بصماتها الواضحة على أوجه الحياة المختلفة؛ لأنّ قطاعات المجتمع بفئاتها كافة شاركت في نشاطها، وعندما توقفت الثورة كانت الأوضاع الداخلية في فلسطين في أسوأ حال لذا التفت عرب فلسطين إلى أنفسهم، وحاولوا النهوض بأحوالهم، والعمل على تحسينها اقتصادياً في ظل ظروف محلية وعالمية صعبة.

الكلمات المفتاحية: اقتصادية، أوضاع، فلسطين، عرب.

**دُعِمَ هذا المشروع البحثي من مركز بحوث الدراسات الإنسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود.

Abstract

The aim of this study is to shed light on the economic conditions in Palestine and the extent of their impact on the circumstances of the Second World War in the period from 1939 to 1945. It is clear that since the Balfour Declaration of 1917 Palestine has passed through political occurrences that have influenced many of its life aspects. The Palestinian resistance to the Mandate and Zionism has escalated from protest to establishing political parties and then to armed movements. The great Palestinian revolution that broke out in 1936 was the biggest local event in Palestine. It was a three-year-old revolution that only breathed its last breath after World War I broke out on September 1, 1939. This revolution left its significant imprint on the different aspects of life due to the fact that many sectors of the Palestinian society were engaged in it. When the revolution stopped, the internal situation in Palestine was at its worst. As a result, the Arabs of Palestine turned to themselves and tried to improve their conditions economically in a difficult local and international context.

Keywords: Economic, Conditions, Palestine, Arabs.

مقدمة الدراسة وخلفيتها

أهم المراكز الاقتصادية الداعمة للمجهود الحربي لدول الحلفاء، فشجعت أهلها الاعتماد على مواردهم الذاتية للتموين من المواد الغذائية، وبالتالي، زادت نفقاتهم وتصاعدت الحاجة إلى صناعات محلية لسد احتياجات قوتهم وظهرت وظائف انتاجية خاصة بتمويل الجيوش ، (خليل، ١٩٨٦). وتنوع الاقتصاد العربي في فلسطين ما بين زراعة وصناعة وتجارة.

أسئلة الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الاسئلة الآتية:

١. ما أهم الصناعات التي ازدهرت وتطورت خلال فترة الحرب العالمية الثانية في فلسطين؟
٢. من ركائز الاقتصاد الفلسطيني الثروة الحيوانية فكم بلغ عدد الأراضي المخصصة للرعي، وكم بلغ عدد المواشي عام ١٩٢٤، وما مدى تأثير الثروة الحيوانية في فلسطين خلال الحرب؟
٣. تُعدُّ التجارة الخارجية، والمتمثلة بالاستيراد والتصدير، من أهم أنواع التجارة، فما أسباب تضررها خلال الحرب ومَنْ الدول التي كانت ترتبط بتجارة خارجية قوية مع فلسطين؟
٤. ما الأسباب التي جعلت عرب فلسطين يعانون الفقر والبطالة خلال الحرب العالمية الثانية وإبان الانتداب البريطاني؟

منذ بداية الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢ قررت الحكومة، أن تضع البلاد في حالات سياسية واقتصادية وإدارية تمكنها من تنفيذ إقامة الوطن القومي اليهودي لذلك بنت سياستها الاقتصادية على خنق الاقتصاد العربي وازدهار الاقتصاد اليهودي والعمل على إبقاء البلاد سوقاً للسلع الإنجليزية (مضيه، ١٩٨١). وبناء على هذه السياسة انقسم الاقتصاد الفلسطيني إلى قطاعين منفصلين تماماً، الأول يهودي يمارس الأعمال المالية والخدمات والتجارة ونطاقه واسع في مختلف المدن يستفيد منه العرب أحياناً، والقطاع الثاني يمثل المجتمع العربي حيث يمارس بعض النشاط الاقتصادي ونطاقه ضيق، وكان يصدر إلى اليهود بعض المنتجات الزراعية خاصة القمح واللحوم والخضروات (ياسين وهلال، ١٩٧٥)؛ (خليل، ١٩٨٦). وعندما بدأت الحرب في عام ١٩٣٩م كانت فلسطين تعاني من انهيار اقتصادي بعد النصف والتخريب الذي قامت به سلطات الانتداب للقضاء على الثروة، فقد كادت أن تحصل مجاعة بسبب توقف الأعمال. (طهبوب، ١٩٨٢)، وبدأت بريطانيا تهتم بفلسطين في مخططاتها واستراتيجياتها وبدأت الروح تسري في الحياة الاقتصادية للبلد بصورة عامة، وظهرت بشائر ذلك أواخر علم ١٩٤٠ ثم استمرت بخطى حثيثة خلال النصف الثاني من عام ١٩٤١، (Public Record Office, 1941).

وبعد انتقال ميدان الحرب إلى الصحراء اللبية الغربية عام ١٩٤٢، تغيرت ظروف الحرب مما جعل فلسطين تتأثر بالأجواء المحيطة بها، وأجبرت بريطانيا على تعديل سياستها في الداخل، ولذا اتخذت تكتيكاً لايمتاشي مع ممارساتها السابقة مضطرة بسبب الجيوش البريطانية التي عسكرت في فلسطين حتى أصبحت من

منهجية البحث

تخطيط وتنظيم (الشريف، ١٩٨٥)، ونتيجة لظروف الفلاح الصعبة، ولكون الدعم كان رمزياً، لم يؤثر إيجابياً على إنتاجه (العامري، ١٩٨١) والقطاع الزراعي في فلسطين " يأخذ حساسية أخرى لأنه يرتبط بالأرض -موضع الصراع- وبقدرة الطرفين على توظيف الأرض لصالح المشروع الصهيوني ". (أبو رجلي، ١٩٧٢) ومن أهم المحاصيل الزراعية التي اشتهرت بها فلسطين:

حاولت الباحثة اتباع المنهج الوصفي التسلسلي التاريخي للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، حيث استعانت بوثائق أصلية وصحف محلية وإقليمية وعالمية، وكتب تاريخية محكمة، وأبحاث علمية منشورة في مجلات علمية محكمة.

١. الحمضيات والفواكه

وتعدّ من أهم المحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، وأهم أنواع الحمضيات البرتقال والليمون ويتمتع البرتقال اليافى بشهرة عالمية بسماكة قشرته ورائحة العطرة وخلوه من البذور (أبو رجلي، ١٩٧٢) ويملك العرب أكبر يارات الحمضيات، ونوعية ياراتهم أفضل من اليهود (أفزي، ١٩٨٦) وتحيط يارات البرتقال بيافا من الشمال والشرق والجنوب، وتعدّ الحمضيات المحصول الأول المعد للتصدير لأنه يستهلك عالمياً (العامري، ١٩٨٣) فقد احتلت فلسطين المرتبة الخامسة بين دول العالم المنتجة للحمضيات عام ١٩٣٥-١٩٣٦ (ياغي، ١٩٨٢) وكانت بريطانيا أكثر المستفيدين من التوسع في زراعتها باعتبارها المشتري الأول لتلك الثمار (غنيم، ١٩٨٠).

وكانت كميات الإنتاج من المحاصيل الزراعية تنخفض في فترات الصراع العسكري مثل الثورات العربية والأحداث العالمية، (ياغي، ١٩٨٢) لكن في عام ١٩٣٩ ارتفعت صادرات الحمضيات إلى أعلى مستوى لها؛ لأنّ حدة الثورة خفت، وشكلت الحمضيات ٨٠٪ من الصادرات وتضاعفت الأرض المزروعة عشر مرات (العامري، ١٩٨٣)، لكن اشتعال الحرب العالمية ساعد على انتكاسة زراعته بشكل كبير بسبب انقطاع المواصلات، وتوقف التصدير إلى أوروبا، مما سبب أزمة حادة في تسويقها كما ساعد نقص الأسمدة إلى تكديس الحمضيات وانخفضت نسبة مساحة زراعته، وذبلت كثير من البساتين المثمرة، ونتيجة لذلك كان محصول موسم ١٩٤١ و١٩٤٢ أقل من النصف الذي يتم الحصول عليه في الظروف العادية (Public Recored office, 1941)، وهكذا هبطت صادرات البرتقال إلى أقل من مليون صندوق ثم قصر إنتاج الحمضيات لتلبية الحاجات العسكرية والمدنية في الشرق الأوسط. (الحسيني، ١٩٨٠)، (العامري، ١٩٨٣)، وقد حاولت الحكومة (حكومة الإنتداب) تقديم الدعم لمزارعي الحمضيات، حيث أنشئ في إبريل عام ١٩٤١ مجلس لتنظيم الاهتمام بالقروض المقدمة لمزارعي الحمضيات لإعادة تشييط زراعة الحمضيات وتنظيمها مع تسويق البساتين، والاهتمام بغرس الأشجار، ومكافحة آفات

النتائج والمناقشة

حُصص هذا الجزء من الدراسة لعرض النتائج التي توصلت إليها الباحثة ومناقشتها وتوثيق الاستنتاجات اللازمة والتوصيات لبحوث علمية مستقبلية، فجاءت النتائج كالآتي:

أ. الزراعة

يُعدّ القطاع الزراعي من أهم عناصر الاقتصاد الفلسطيني، لأنّ فلسطين بلاد زراعية منذ القدم، ساعدها على ذلك ظروفها البيئية المتمثلة في المناخ المعتدل والأراضي الخصبة، وإن كانت أكثر المناطق خصوبة تتركز في السهل الساحلي بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط المعروف باعتداله الذي يمتد من حدود فلسطين الجنوبية قرب رفح إلى الحدود الشمالية قرب الناقورة، إضافة إلى السهول الداخلية وأهمها مرج ابن عامر وسهل الحولة، ويسقي الأرض عدد لانهائي من الجداول التي تتحدر من الجبل، ويعتمد الفلاح في زراعته على الأمطار، وعلى الندى الذي لاينقطع ولطف المناخ (الصباغ، ١٩٩٦).

وتساعد استغلال الأراضي القابلة للزراعة إبان عهد الإنتداب تبعاً لاتساع السكّان نتيجة للزيادة الطبيعية، ونمو معدلات الهجرة اليهودية من الخارج مع تبني وسائل الزراعة الحديثة، لأنّ الهدف الأول هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، ولكن هذا الانتعاش في القطاع الزراعي لايرجع إلى اهتمام الحكومة بالدرجة الأولى بقدر ما هو إلى جهد الفلاح الفلسطيني نفسه". (العامري، ١٩٨٣)؛ (أبورجلي، ١٩٧٢)، (حمادة، ١٩٣٦)، (الجندي، ١٩٨٦)، (العامري، ١٩٨٣).

انقسمت السياسة البريطانية في الزراعة إلى يهودية وعربية؛ الأولى تحظى بالدعم الحكومي، وتمتلك مؤسسات متطورة توفر الخدمات الفنية والمالية، وتستند لمخطط زراعي واضح. والزراعة الثانية لم تحظ بأي دعم وبقيت باسثناء الحمضيات زراعة مفككة تشق طريقها وحدها بإرادة الفلاح، وبمعزل عن كل مساعدة وكل

الحمضيات، لأنّ الفوائد العائدة من زراعة الحمضيات لا تنعكس على المزارعين العرب فحسب، بل على اليهود أيضاً، لأنّ هناك جمعيات يهودية موجودة في تل الربيع القريبة جدا من يافا تملك قسماً من البساتين، ومع كل هذه التدابير لم تنهض زراعة الحمضيات وتعود إلى سابق عهدها قبل الحرب، ولكن هذا الدعم ساعد على استمرار هذه الزراعة وبقائها (العامري، ١٩٨٣) واستمر الانخفاض مع استمرار الحرب، وكان أقصى ما حصد هو ثمانية ملايين كيلوغرام، بدلا من العشرين مليون التي كان من الممكن حصادها (Public Recored, 1941) فهجرت حدائق البرتقال وخرّب بعضها واقتلعت الأشجار في بعضها الآخر (سليم، ١٩٨٢، ١٩٨٣)؛ (نخلة، ١٩٨٣) وهكذا انعكست ظروف الحرب العالمية الثانية سلباً على الإنتاج الزراعي للحمضيات.

أما الشعير فيزرع في التربة الأخف في الجنوب في بئر السبع، حيث الأمطار أقل من الشمال، وتتم زراعة الذرة في معظم المقاطعات، ويزرع السمسم في الشمال، ويُعدّ إنتاج الأخير مغامرة خطيرة؛ لأنّ وفرة الإنتاج منه تعتمد على شتاء ماطر (A Survey of Palestine, 1964) ويعتمد العرب في زراعتهم للحبوب على مياه الأمطار (أبورجلي، ١٩٧٢)

وقد شهد إنتاج الحبوب تصاعداً في الثلاثينيات، فوصل إلى ٨٠٪ من الإنتاج الزراعي ومنذ عام ١٩٣٩ تراجع لأن المساحة المزروعة انخفضت إلى الثلث (حمادة، ١٩٣٦). ولما بدأت الحرب وتوقفت المواصلات فرض ذلك على حكومة الانتداب أن تعمل على توفير الإنتاج الزراعي محلياً، لاستهلاكه من قبل القوات العسكرية المرابطة في فلسطين، لذلك سعت الحكومة لتقديم القروض البسيطة للمزارعين لخدمة مصالحها فزادت معدلات إنتاجه نسبياً.

وزرع الفلاحون الحبوب على مساحات أكبر (أفزي، ١٩٤٨)، وبلغ إنتاج الحبوب عام ١٩٤٠ (٤١٣٣٧) طناً (أبورجلي، ١٩٧٢)، وكان الترتيب من حيث كمية الإنتاج كالاتي: القمح الأول يليه الشعير فالذرة (العامري، ١٩٨٣).

وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بعلف الحيوانات عام ١٩٤٤-١٩٤٥ حوالي ١٧٤٠٠٨٨ دونما منها ٧٥٤٢٥ دونما برسيم، وما تبقى أنواع أخرى من العلف مثل الشوفان والجلبان والذرة الصفراء. A Survey of Pal- estine, 1964 وقد تضاعفت أسعار الحبوب ثلاث مرات خلال الحرب مما جعل حكومة الانتداب تفرض مراقبة على الأسعار فأصبح العرب يخفون الأرقام الصحيحة لمبيعاتهم، وبالتالي لم تكن دائرة الزراعة قادرة على إعطاء إحصاءات موثوقة. وأدى ارتفاع الأسعار خلال الحرب إلى زيادة الاستثمار في الزراعة (أفزي، ١٩٤٨).

٣. الخضار

زراعة الخضار في فلسطين تقدمت وانتشرت انتشاراً عظيماً بسبب ازدياد السكان، وكان لكل نوع من الخضار سوق متزايدة، وكانت فلسطين تسير إلى درجة الاكتفاء الذاتي من الخضار (حمادة، ١٩٣٦)، وتزرع الخضار في السهل الساحلي حول يافا والرملة، وفي وادي

ومن الفواكه الأخرى التي طرأ على زراعتها وإنتاجها تغيير في فلسطين خلال الحرب العنب والتين والبطيخ (ياغي، ١٩٨٢) حيث كانت زراعة العنب تلقى اهتماماً وعناية من الفلاحين الفلسطينيين أكثر من أشجار الفاكهة الأخرى، حيث تم تحسينه من خلال إدخال زراعة العنب الأمريكي إليه، وتطعيمه بعد أن أعفته الحكومة من الضرائب لتسهيل تطعيم الكروم المحلية، ويؤكل العنب بوصفه فاكهة، ويستعمل في صناعة النبيذ والزبيب (حمادة، ١٩٣٦)، أما التين فله أشجار منتشرة في كل مكان، وأدخل للبلاد أنواع جديدة لتحسين إنتاجه (حمادة، ١٩٣٦) ويحتل البطيخ مركزاً ممتازاً في الزراعة العربية ويستهلك محلياً بكثرة بمعدل ٩٥٪ من الإنتاج (نخلة، ١٩٨٣). والفواكه من المحاصيل الزراعية التي ارتفع إنتاجها خلال الحرب ربما لأن الاستيراد توقف من الخارج، وأصبحت الحاجة للاستهلاك المحلي أكبر من قبل القوات العسكرية البريطانية.

٢. الحبوب

ومن المحاصيل الزراعية الأخرى التي تنتجها فلسطين، الحبوب وأهمها القمح والشعير والذرة البيضاء والسمسم والعدس والحمص والفلول، وهي من أفضل الحبوب الطبيعية (حمادة، ١٩٣٦) وهي زراعة قديمة، وذات صبغة عربية، وتُعدّ من أهم النشاطات لمعظم المزارعين العرب التي لم يساهم فيها اليهود بشكل كبير، حيث لم تتجاوز مشاركتهم ٥٪ من مجمل إنتاج الحبوب.

لم تتقدم زراعة الحبوب خلال فترة الانتداب، ولم تحدث أساليبها فالحكومة مهملتها لها (الصباغ، ١٩٩٦)، ويأتي القمح في المرتبة الأولى من المحاصيل بالنسبة لكمية الإنتاج، يليه الشعير والذرة (العامري،

القابلة للزراعة، وقد تم حظر تصدير الزيتون بسبب إرتفاع الأسعار، وبلغت أدنى نسبة عام ١٩٤٤ حوالي ٦١٪ لكن بدأت بارتفاع الإنتاج تدريجياً أواخر الحرب (أبورجلي، ١٩٧٢) وقد تم اتخاذ خطوات إيجابية لفرض درجة عالية من النظافة على العصارات، وتحسين ظروف قطف الثمار وعصرها لأسباب تتعلق بزيادة القيمة الغذائية. فزراعة الزيتون مثل الحمضيات تأثرت سلباً بظروف الحرب حيث أنها تعتمد على التصدير الذي توقف لظروف الحرب.

٥. التبغ

كانت زراعة التبغ في فلسطين ممنوعة حسب قوانين الدولة العثمانية بسبب احتكار شركة الريمي لصناعة التبغ، وفي عهد الانتداب ألغى الاحتكار فزاد الإنتاج، ووصل ارتفاعاًالياً في عام ١٩٢٤ (حمادة، ١٩٣٦) وتقتصر زراعته بصفة أساسية في قرى مرتفعات عكا وصفد وسلسلة مرتفعات الكرمل، حيث يتم استهلاك الإنتاج محلياً، وقد سعت الحكومة لتنظيم زراعة التبغ لأهميتها بالنسبة للاحتكارات البريطانية من جهة، ولضرورة الإرتكاز عليها في تحصيل رسوم استثمار عالية من جهة أخرى، غير أنها أدركت سريعاً بأن تشجيع هذه الزراعة سيساعد على تطوير قطاع إنتاجي عربي زراعي وصناعي، لذا استدركت حكومة الانتداب فقدمت مساعدة وحيدة الجانب لن تعود بالنفع على المشروع الصهيوني، وتم تقييد زراعته لتفادي فائض الإنتاج، ووفقاً لقانون التبغ يتم تسجيل المساحات المزروعة لدى مدير الجمارك والرسوم التجارية سنوياً (A Survey of Palestine, 1964) وفي البلاد معامل تقوم بشراء معظم غلة التبغ بالتسليف، وتستخدم الخبراء لإرشاد المنتجين لأفضل الطرق لتدبير الغلة وإعدادها (حمادة، ١٩٣٦)

وعموماً، توسعت زراعة التبغ في الاقتصاد العربي من ٩٠٠٠ ديم عام ١٩٢٦ إلى ٢٩١٨٩ ديم عام ١٩٤٢ (أفزي، ١٩٨٦) لكن هذا التصاعد في إنتاج التبغ بدأ يتضاءل أواخر سنوات الحرب؛ لأن حكومة الانتداب أخذت تشجع استيراد التبغ الخام والسجائر إلى فلسطين، مما أدى -وخصوصاً بعد الحرب الثانية- إلى حدوث أزمة زراعية وصناعية خانقة في قطاع التبغ واعترف تقرير دائرة الزراعة الحكومية لعامي ٤٥-٤٦ بتأثير سياسة الانتداب في تدهور زراعة التبغ العربية، وأشار إلى أن عدم تقديم تسهيلات للتصدير، وتكديس كميات كبيرة من الإنتاج، وإغلاق الأسواق المحلية بالتبغ الأجنبي المصنوع والخام، قد أدى ذلك كله إلى دخول زراعة التبغ العربية في أزمة خانقة بعد الحرب (الشريف، ١٩٨٥).

بلغت نسبة الإنتاج العربي من الزراعة عام ١٩٤٤

الأردن والقدس (العامري، ١٩٨١) A Survey of Pales-tine، وأهم أنواعها، الكوسا والخيار، والملفوف، والبندورة، والبالذجان، والبصل، والبامية، والثوم، والفربيون، والبطاطا، والخس، وأدخلت زراعة الفطر والهليون (أبورجلي، ١٩٧٢). وكانت البطاطا لا تزرع في فلسطين حتى الثلاثينيات، واستوردت بذورها من بريطانيا، وارتفع إنتاجها خلال الحرب باعتبارها مادة غذائية مفيدة. (A Survey of Palestine، ١٩٦٤).

حرص المزارعون خلال فترة الحرب على نشر زراعة الخضار حيث أن ظروف الحرب خلصتهم من منافسة المستورد، فخلت الأسواق للإنتاج المحلي، فكان مردوده جيداً، ولذا ازداد اهتمام الفلاحين بزراعة الخضروات، وقد ارتفعت معدلات إنتاجها (الشريف، ١٩٨٥)، ودعمتها حكومة الانتداب، فوزعت حوالي عشرة آلاف نبتة خضار سنوياً خلال سنوات الحرب. وحققت الخضار إنجازات كبيرة في النوعية والكمية والتنوع في الفترة التي تدر فيها الخضار خلال الصيف والشتاء، وأنتجت مصلحة الزراعة بذور الخضار بكميات كبيرة (A Survey of Palestine، 1964).

في الفترة من عام ١٩٣٦ - ١٩٤٥م ازدادات المساحة المزروعة بالخضار، وازدادت كمية الإنتاج، وارتفع إنتاج البطاطا خلال الحرب باعتبارها مادة غذائية، وزادت كميتها (نخلة، ١٩٨٣). أوقفت السلطة مفعول الحماية الجمركية عشية الحرب لإغراق السوق بالبندورة المستوردة من الخارج فارتفعت أسعار الخضار عشر مرات خلال الحرب (العامري، ١٩٨٣).

٤. الزيتون

يُعدّ الزيتون من أقدم الأشجار في الأراضي الفلسطينية التي تعود لآلاف السنين، فقلما تجد منطقة في فلسطين لا يوجد فيها زيتون، حتى أصبحت شجرته رمزاً للعروبة، وأهم مناطق زراعته هي سلسلة جبل القدس ونابلس وأطراف السهل الساحلي الشرقي والخليل، ١٩٨٦، ويُعد من أهم محصولات العرب من حيث كمية الإنتاج وسعة المساحة، وهو من أكثر المحاصيل أهمية بعد الحمضيات و القمح، وتزداد أهميته لأنه يوفر مادة صناعة الصابون (أبورجلي، ١٩٧٢) كما يستخرج منه الزيت، وقد خسرت فلسطين كثيراً من أشجاره خلال الحرب الأولى لأنها استخدمت وقوداً للقاطرات، ولكن عوّضت الخسارة، وعادت إلى التقدم مرة أخرى بعد الحرب (نخلة، ١٩٨٣) وفي فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، لم تسمح أسعار السوق المتدنية للمزارعين بتطوير زراعته حيث كانت نسبة المساحة المزروعة في الثلاثينيات حوالي ٨٠٪ من المساحة

ناتجة عن سوء التغذية، ولا يهتم أصحاب المواشي بتبليغ السلطات بالأمراض إلا بعد أن تنتشر، حيث أن معظم الأمراض التي تصيب سلالات الحيوانات المتطورة في الدول المتقدمة زراعياً، بالإضافة إلى العديد من الأمراض الاستوائية وشبه الاستوائية تنتشر في فلسطين، وتسبب خسائر كبيرة، وليس من السهل رصد جميع الأمراض، وقد انخفضت تدريجياً خلال الحرب، وازداد استيراد اللحوم المجمدة والمعلبة ومنتجات الألبان والمنتجات الحيوانية الأخرى، التي أثبتت مساهمتها في رفاهية البلاد (A Survey of Palestine, 1946) ففي عام ١٩٤٣ بلغ عدد الماشية حوالي ٩٩٩,١٠٠ رأس منها ٩٣٣,٨٠٠ رأساً للعرب وزاد عبء الفلاحين والمزارعين العرب عندما ارتفع سعر العلف عام ١٩٤٤ إلى أربعة أضعاف سعره قبل الحرب (نخلة، ١٩٨٣) وعموماً كانت تربية الماشية في القرى العربية في ضمور، وأخذ الفلاح يربي أغناماً أقل، واشترى الأبقار بدلاً منها، وبين عامي ١٩٢٢-١٩٤٥ نقص عدد الأغنام وارتفع عدد الأبقار والطيور (أفزي، ١٩٨٦) ومن التغيير الذي طرأ على تربية الحيوانات خلال الحرب ازدياد أحوالها سوءاً .

ج. الصناعة

وهي الركيزة الثانية التي يقوم عليها البناء الاقتصادي في المجتمع العربي الفلسطيني، ورغم أن فلسطين عرفت بلداً زراعياً بالدرجة الأولى، إلا أنها وجدت فيها صناعة عربية تعتمد أغلبها على المواد الخام من الإنتاج الزراعي، فهي في حقيقتها صناعة تحويلية و خفيفة مثل: طحن الحبوب، واستخراج الزيوت النباتية، كزيت الزيتون، وزيت السمسم، وبعض الصناعات الكيماوية التي تعتمد على المنتجات الزراعية مثل الصابون، بالإضافة إلى صناعة النسيج، وحياسة الحصر، ودباغة الجلود، والصناعات الخشبية، وصناعات مواد البناء والسجاجير ومطاحن الدقيق (ديب، ١٩٤٧) وصناعة الأحذية، والأدوات المعدنية، والنجارة، وصناعة الخزف والقرميد. وتتم ممارسة هذه الصناعات في المنازل والدكاكين الصغيرة لأن أغلبها هدفها الاستهلاك المحلي وليس التصدير. (حوراني، ١٩٧١).

نمت الصناعة العربية بعد الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٩٢٢، فقد استفاد العرب من قوانين الإعفاءات الجمركية التي سنتها الحكومة لتسهيل قيام صناعة يهودية مثل تسهيل استيراد الآلات، وتأسيس المصانع المختلفة. كما أن تدفق الهجرة اليهودية وما رافقها من تدفق رؤوس الأموال والكوادر الفنية اليهودية له أثره الحسن على نمو الصناعة العربية (نخلة، ١٩٨٣). مع ذلك اتسمت الصناعة العربية على العموم بالضعف

حوالي ٧٠٪ من مجموع الإنتاج الزراعي وتركزت الزيادة في الحمضيات والأشجار المثمرة، إلا أن الزيتون تدى إنتاجه أثناء الحرب بسبب فقدان الأسمدة الأزوتية، وفي عام ١٩٤٤ انخفض إنتاج معظم المحاصيل الزراعية عدداً التبغ والخضروات، وقد اتخذت الحكومة البريطانية خلال الحرب عدة تدابير للمساعدة في إعانة المناطق الريفية مثل زيادة التشجير وتوفير المياه، ومكافحة تعرية التربة لتشجيع الزراعة (Public Record Office 1941).

ب. الثروة الحيوانية

وهي تؤلف قسماً رئيساً من حياة البلاد الاقتصادية، فترية الحيوانات تتوقف عليها معيشة عدد كبير من سكان فلسطين وكان لها نصيب وافر في إعالة الأهالي (الحسيني، ١٩٨٠) وكان يقوم بها العرب البدو المنتشرون في جبل الكرمل وسهل ابن عامر، وفي منطقة الجليل ونابلس والقدس والخليل، ١٩٨٦ وعلى حواف غور الأردن، بل وعلى طول السهل الساحلي، حيث اعتمد البدو على المراعي الطبيعية، فأخذوا يتنقلون لتتبع الرعي. ويتاخم هؤلاء المناطق الزراعية الفلاحون الذين يربون الإبل والبقر والغنم والماعز والثيران والبعال والحمير والخيول لحاجتهم للحومها كغذاء وكملايس وكوسيلة مواصلات لنقل منتجاتهم (الصباغ، ١٩٩٦) فالبقر تستعمل للأعمال الزراعية، والغنم والماعز يربها العرب لأجل حليبها الذين يصنعون منه الجبن واللبن، ولأجل لحمها أيضاً، والبعال والحمير والجمال تستخدم للعمل في المزارع ووسيلة للنقل.

يتوقف مستقبل الحيوانات على زيادة موارد العلف وتحسينها، وهذا بدوره، يتوقف على وجود المياه لاستنبات العلف (حمادة، ١٩٣٦) وقد تقدمت تربية الحيوانات تقدماً كبيراً في سنوات الانتداب حتى أن منزلة إنتاج الحليب بالنسبة لمزارعي فلسطين تتلو تصدير البرتقال بالدرجة؛ لأنها تدر على عدد كبير من المزارعين دخلاً كبيراً (الحسيني، ١٩٨٠).

كان الفلاح يلجأ إلى الاستدانة وبذلت جهود لدفع المجتمع الزراعي لتحسين المراعي والأعلاف بكثافة، ولم يتحقق سوى تقدم محدود في هذا المجال (Survey of Palestine, 1964)

أما بالنسبة للأراضي المخصصة للمراعي، فكانت تقدر بحوالي ٤ ملايين دونم، تعيش فيها حوالي ٨٣٤,٨٠٦ رأساً من الماشية ١٩٢٤ وارتفع إلى ٩٢٠,٣٣٤ رأساً ١٩٣٧ (نخلة، ١٩٨٣)، وتحصل حيوانات العرب على غذاء قليل، وتعتمد على الرعي والمراعي، وينتشر بينها أمراض

وأوضح إحصاء عام ١٩٣٩ أنّ عدد المنشآت الصناعية العربية حوالي ٢,٣٩٥ منها ١,٣٧٣ تأسست في السنوات العشر التالية للحرب الأولى، وتدخلت الزيادة السكانية العربية في تطور الصناعة بشكل كبير (سليم، ١٩٨٢).

وأظهر إحصاء عام ١٩٣٩ أنّ عدد الصناعات العربية هو (١٢) وتشمل مجموعة مشتركة بين اليهود والعرب مثل: الأغذية، والتبغ، والزيوت النباتية والحيوانية، الكيماويات، والأخشاب، والورق، والجلود، والنسيج، والصناعات المعدنية. ويبلغ عدد الصناعات العربية المنفردة (١٩) صناعة مقابل (٨٠) صناعة لليهود، وكانت نسبة ما يملكه العرب من المحلات الصناعية في عام (١٩٣٩) ٢٧,٨٪ في حين يملك اليهود النسبة الأكبر من كل صناعة باستثناء النسيج (العامري، ١٩٨٣).

أدى نشوب الحرب العالمية الثانية إلى تخفيض المساعدة المقدمة للزراعة والصناعة، ومنعت الصناعات العربية من الحصول عليها كمنعهم من استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة وحصر مواد الإنتاج، كما حسبت الرخص المقتضاة لتأسيس مصانع عربية جديدة في البدو مع الاستئثار بالمنتجات المعدنية والقوى الكهربائية التي تنتجها شركات الامتياز، وجعلها خاصة لغير العرب (الحسيني، ١٩٨٠) لكن في وقت لاحق زالت الحاجة إلى تحجيم الصناعة بعد دخول إيطاليا ميدان الحرب ١٩٤٠ وبالتالي، اتساع مساحة الحرب (A Survey of Palestine, 1964). وأدركت بريطانيا أن الظروف تجبرها على أن تعدل في سياستها التي تعاضت طويلا عن دعم الصناعة العربية حتى لا تنافس الصناعة اليهودية. فوجود القوات العسكرية المرابطة في فلسطين والشرق الأوسط، من بوارج وأسراب طائرات في موانئ ومطارات فلسطين، وعدم انتظام خطوط المواصلات البريطانية، وزيادة نفقاتهم أظهرت الحاجة لشق طرق مواصلات جديدة لتسهيل حركتهم، جعلها تعتمد على الصناعات الاستهلاكية المحلية من أجل سد احتياجاتهم، وفي محاولة للسيطرة على الاقتصاد المحلي، كان لا بد من تشجيعهم على الاستقرار الاقتصادي لضمان الاستقرار السياسي، مما أدى إلى انبعاث الحياة في الصناعات العربية بعد فترة الركود التي مرت بها خلال اضطرابات سنوات الثورة، فازداد الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ (الجندي، ١٩٨٦) وقد ظهرت وظائف إنتاجية خاصة بتمويل الجيوش فازداد لذلك عدد الصناعات المحلية في فلسطين وتتنوع إنتاجها لسد حاجة تلك السوق، ووصل النشاط الصناعي قمته في عام ١٩٤٠ واتسعت في نهاية السنة (العامري، ١٩٨٣). وتبرهن الوكالة اليهودية على صحة ادعائها بأن الصناعة العربية استفادت من تقدم الصناعة اليهودية على أساس أن سبعين حرفياً ماهراً كانوا

نتيجة لعدم قدرة الصناعة العربية على المنافسة اليهودية، فضلا عن معاناة السكان من قلة الدخل، فلذلك من المستحيل أن يكون هناك إنتاج كبير مع قلة الخبرة الصناعية لدى العرب (الجندي، ١٩٨٦) كما أنّ البلاد صغيرة بحجمها والسوق محدودة سواء أكانت في الداخل أم الخارج أمام الصناعة العربية، يضاف إلى ذلك السياسة البريطانية المنحازة للصناعة اليهودية، فقد ضمنت حكومة الانتداب حماية الصناعات اليهودية من المنافسة الخارجية في الوقت الذي تخلت فيه عن حماية الصناعة العربية (الطاهر، ١٩٥١).

لم تهتم حكومة الانتداب بإقامة مدارس صناعية عربية باستثناء مدرسة حيفا الصناعية التي أنشئت عام ١٩٣٦، وقامت بحظر قانوني لمنع العرب من استثمار ينابيع الثروة في بلادهم بإعطاء الامتيازات لليهود كامتياز البحر الميت الذي أعطى لشركة يهودية (خليل، ١٩٨٦)، وزاد على ذلك العلاقات المتوترة بين العرب واليهود التي تتطور لاضطرابات في بعض الأحيان، وتؤثر سلباً على الحياه الاقتصادية بشكل عام، فمثلاً منذ أن اندلعت ثورة ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ انعكس ذلك على الصناعات العربية واليهودية، فقد توقفت الأعمال بسبب إقفال الأسواق العربية الفلسطينية في وجهها (ياسين، ١٩٧١) مما جعل عرب فلسطين يشعرون بما يهدد مصالحهم، ويخوفهم على مستقبلهم لذا كان إجماعهم عن المغامرة بأموالهم في ميدان الصناعة التي يصعب التصرف بها، حيث الاستثمار طويل ورؤوس الأموال ثابتة، ففي خضم هذه المعطيات سارت الصناعة بخطى وئيدة (حمادة، ١٩٣٦).

لكن رغم ذلك استطاعت الصناعة المحلية (خليل، ١٩٨٦) العربية، وهي صناعة وطنية، أن تستمر لسد حاجات البلاد ذاتياً دون مساعدة أو دعم خارجي انطلاقاً من إمكانياتها الخاصة، حيث وجدت في الصناعة اليهودية منافساً لها، ويرى مصدر للوكالة اليهودية حدوث تقدم في الصناعة العربية يناقض القول بأن نمو الصناعة اليهودية لم يواكبه نمو في قريتها العربية، ذلك أنّ الوكالة تدعي أنّ التقدم الصناعي العربي أصبح ممكناً من خلال دفع عجلة الصناعة اليهودية وتحريكها، والخبرة اليهودية، وكذلك من خلال تضخم القوة الشرائية في السوق العربية، كما أن الخطط الصناعية تحققت دون تشجيع الحكومة التي لا تمنح سوى قدر ضئيل للغاية من الحماية للصناعة العربية، والدعاية القائمة كانت فقط للصناعات الأجنبية (الحسيني، ١٩٨٠) وجاهدت الصناعة العربية بإمكانياتها المتواضعة للوقوف على قدميها، وتوفير أكبر قدر ممكن من السلع والخامات الصناعية لتلبية حاجة السوق المحلية المتزايدة، ولكن هذا التقدم في الصناعة العربية تتضح ضالته عند مقارنتها بالصناعة اليهودية،

مصانع عربية عديدة لإنتاج المنسوجات في القدس ويافا ونابلس وغزة وارتفع إنتاج العرب من ٤٪ إلى ٣٥٪ من المنسوجات، وبلغت ٦٥ مصنعاً للعرب حتى عام ١٩٣٩ رغم أنها تُعدُّ صناعة يهودية، ورغم ذلك فالصناعة هذه ظلت متخلفة حتى ١٩٣٩ (ديب، ١٩٤٧).

ولما بدأت الحرب، انتعشت صناعة المنسوجات من الملابس اللازمة لتوفير الزي الخاص بالجنود، فأُنشئت مصانع عربية جديدة حتى تتمكن من زيادة الإنتاج (العامري، ١٩٨٣) و(نخلة، ١٩٨٣). وبلغت صناعة الملابس المرتبة الأولى حسب إحصاء ١٩٤٢ من حيث عدد المحلات من مجموع المحلات الصناعية العربية حوالي ٥٥٠٠ ورشة غزل عام ١٩٤٠، وبلغ مجموع محلات صناعة النسيج عام ١٩٤٢ حوالي ٢٣٤ من ٤٠٤ محلاً، وبلغ عدد محلات الملابس ٣٤٥ محلاً من أصل ٦٩٢ أي بنسبة ٤٩٪ (الشريف، ١٩٨٥) وتجاوز عدد الأنوال ٢٠٠ نول يدوي و٦٠ ميكانيكياً، حيث تمكنت صناعة النسيج العربية من إنتاج جميع أنواع المنسوجات من صوفية وقطنية وحريرية، وقد فكر بعض رجال الأعمال العرب بإنشاء شركة للغزل برأسمال ٢٥٠ ألف جنيه، وقد اكتتب بجميع هذا المبلغ (محافظة، ١٩٨٢). وزادت أسعار القماش فاضطرت دائرة الصناعات توزيع قماش موحد (النمر، ١٩٧٥) وهذه الزيادة في عدد مصانع النسيج خلال الحرب بزيادة ٣٢٤ مصنعاً، وما تبعه من زيادة في عدد العمال المستخدمين فيها يدل على أنَّ المصانع التي استخدمت كانت أقرب لأرباب الحرف منها للمصانع الكبيرة (الجندي، ١٩٨٦). لكن السياسة المنحازة لليهود استمرت، فقد استوردت دائرة الصناعات الخفيفة عام (١٩٤٤) ٩٠ طناً من غزل الصوف أعطي ٨٠٪ لليهود و١٠٪ للعرب، كما استوردت أقمشة موحدة أعطي اليهود ٩٢٪ والعرب ٨٪ واستورد العرب في السنة نفسها من إنجلترا أقمشة قطنية، فاستولت عليها دائرة الصناعات وأعطتها لليهود، ولم تعطى العرب إلا ٢٠٪ (الطاهر، ١٩٥١) إذا صناعة النسيج تطورت نتيجة ازدياد حاجة القوات العسكرية للملابس.

٣. صناعة الصابون

وهي إحدى الصناعات الكيماوية التي تعتمد على المنتجات الزراعية، وصناعة الصابون العربية تقوم على زيت الزيتون غير الصالح للأكل، وهي من الصناعات العربية اليدوية، فأكثر المصانين يملكها العرب، حيث بلغت حوالي ٧٠٪ في عام ١٩٣٣ (ديب، ١٩٤٧) وتُعدُّ نابلس ثم يافا والرملة أهم المدن المصنعه للصابون، وكانت جميع هذه المعامل لاتزال على حالها منذ سنين عديدة (محافظة، ١٩٨٢) وفي العقد الأخير من عهد الانتداب، تطورت صناعة الصابون من الناحية الفنية، فبعد أن كانت

يعملون في القطاع العربي في عام ١٩٤٢ (سليم، ١٩٨٢). وهكذا أصبحت فلسطين من أهم المراكز الاقتصادية الدائمة للمجهود الحربي لدول الحلفاء، وكان من نتيجة الحرب أن زادت سلطة الاحتكارات التجارية والمالية على الاقتصاد الفلسطيني بسبب تشجيع الحكومة الفلسطينية مثل شركة سنبل بتوزيع الدقيق الأسترالي في فلسطين فبلغ سعره ١٦ جنيه لطن وسعره في إنجلترا ١٩ جنيه (السعد، ١٩٤٦).

ومن الصناعات التي ازدهرت وتطورت وزاد إنتاجها في فترة الحرب العالمية الثانية:

١. صناعة الزجاج

وهي صناعة قديمة توارثها الأجيال، وقد كانت محصورة في عدد من العائلات. وتراجع في عهد الانتداب عدد من المصانع، ولكن نوعية الإنتاج تحسنت وازدادت الكميات المنتجة عن حاجة السوق المحلية فأخذت مدينة الخليل، ١٩٨٦ تصدر الفائض، وشاركت في عدة معارض، وكان دائماً زجاجها ينال إعجاب الجماهير، وأسهم أبناء الخليل، ١٩٨٦ في ترويج صناعة الزجاج خارج فلسطين، فأسست عائلة نيروخ مصنعاً في رومانيا (نخلة، ١٩٨٣) وهذا التطور في صناعة الزجاج جعل الصحافة العربية تطالب بتأسيس شركات خاصة بصناعة الزجاج الذي كان يجيده الفلسطينيون. ونشأت خلال الحرب العالمية الثانية أربعة مصانع للزجاج في يافا، بعدما كانت في الخليل فحسب، ١٩٨٦ ففي ١٩٤٥ بالرغم من المنافسة اليهودية الشديدة التي تعانيتها وزاد الدخل من هذه الصناعة حافظت على مستواها السابق قبل الحرب وتمددت خلالها، (Public Record Office, 1964).

٢. النسيج والملابس

وهي أيضاً من الصناعات القديمة التي عرفها عرب فلسطين، وتتمثل في: الحياكة، وأشغال التطريز، والزركشة، وصبغ المنسوجات، وصبغ السجاد، وعمل المنسوجات الصوفية، والخيام وأكياس الخيش، وكل أنواع الملابس، وتستعمل فيها الأدوات البسيطة. وأهم مراكز صناعة هذا النوع من النسيج في عسقلان، ومجدل، وغزة (Public Record Office, 1964) و(حمادة، ١٩٣٦) ونتيجة للتغيرات الاجتماعية وارتفاع ذوق السكان من حيث الملابس، وضعف روح المحافظة على القديم، أخذوا يجدون في اقتباس الطريقة الغربية في المعيشة. فتحول الطلب أوتوماتيكياً عن البضائع التي تصنع بالطرق القديمة، فظهرت صناعة نسيج جديدة أغلبها يهودية، وتشمل غزل القطن وحياكته (حمادة، ١٩٣٦) كما أنشئت

أن التدهور الذي أصاب زراعة الحمضيات جعلت الأنظار تتجه إلى محاولة الاستفادة من الفائض في الإنتاج المحلي، وتحويله بطرق جديدة إلى مواد استهلاكية مطلوبة بطريقة صناعة العصيرات المستخرجة من الحمضيات، والفواكة المجففة (Public Record Office, 1941). وشكل مجلس الحمضيات عام ١٩٤١ بهدف تطوير صناعة الأغذية، وأعلن في ١٥ إبريل ١٩٤١ في الإذاعة المحلية عن تخفيض ضريبة الأملاك الريفية على بساتين البرتقال، واستعداد الحكومة لضمان قروض من البنوك لزراعة بساتين في الموسم لمصلحة صناعة الحمضيات (Public Record Office, 1941) فاستهلكت صناعة منتجات الحمضيات حوالي مليون صندوق من الحمضيات خلال المواسم الماضية، وتم تصدير ١٠٥٠ طن عصير لبريطانيا لعام ١٩٤٤ و١٩٤٥ وترتب عليها صناعة تعليب الفواكة (Survey of Palestine, 1964). ويتضح من إحصائية وضعت لتعداد الصناعات العربية عام ١٩٤٣ أن صناعة الأغذية تأتي بالدرجة الثالثة (الجندي، ١٩٨٦) ومن أهم الصناعات التي استحدثت في فترة الحرب، فكانت هذه الصناعة إحدى إيجابيات ظروف الحرب (Public Record Office, 1941).

٥. صناعة التبغ

كانت معظم صناعة التبغ في يد العرب، وأهمها معامل شركة فرمان ودك وسلطي الموجودة في حيفا، وشركة السجاير والتبغ العربية المحدود في الناصرة، وشركة بدور المحدودة في حيفا. وتعتمد الصناعة على التبغ المستورد، وهي تسد معظم الطلب المحلي، وأما صادراته فقليلة لا يؤبه لها (حمادة، ١٩٣٦) وخلال الحرب لم يطرأ أية زيادة على عدد مصانعها الخمسة التي كانت حتى عام ١٩٣٩ واستمرت حتى عام ١٩٤٢ مع اتساع قدرة هذه المصانع على الاستيعاب، فمصانع التبغ كانت من المصانع العربية الكبرى في فلسطين وزاد الدخل منها (الجندي، ١٩٨٦).

٦. الأخشاب

ويقصد بها صناعة الأبواب والشبابيك وغيرها من لوازم البناء والأثاث وصنابير الحمضيات (حمادة، ١٩٣٦) ويستعمل الخشب أيضاً في صناعة الرموز الدينية وأدوات الزينة التي برع فيها أهالي مدينة القدس وبيت لحم كالمساح والصلبان لتباع للسائح الوافدين للأماكن المقدسة، وتقوم المعامل بدهن قسم كبير من الأثاث ومعظم عمالها يهود، ولكن هناك مصانع كامل عمالها من العرب في حيفا ويافا (الجندي، ١٩٨٦) وقد بلغ إنتاج الأخشاب ٧٨٧،٦٤ طناً عام ١٩٣٩ وفي عام ١٩٤٢

تعتمد على المهارة اليدوية حلت الآلات الحديثة محلها، وشمل التطور شكل قطعة الصابون ووزنها، فكانت تنتج مايسد حاجة السوق المحلية من جهة، ويصدر الفائض للبلاد العربية المجاورة من جهة أخرى (نخلة، ١٩٨٣) فأصبحت من أكثر الصناعات أهمية في البلاد من ناحية الإنتاج والتصدير (حمادة، ١٩٣٦).

ظلت صناعة الصابون تتقدم سنة بعد أخرى لكنها شهدت أزمة خانقة في مطلع الثلاثينيات من جراء مزاحمة الزيوت اليهودية، والقيود الجمركية التي وضعتها مصر، وهي السوق الرئيسة الخارجية لهذا النوع من الصابون (حمادة، ١٩٣٦) لذا تراجع عدد المصانع عام ١٩٣٦ إلى ٢٧ مصنعاً، فوصلت قيمة إنتاجها ٨٨٦ و ١٧٦ جنيه عام ١٩٣٩ ولكن خلال الحرب الثانية شهدت هذه الصناعة بعض الانتعاش، ولكنه مؤقت وظرفي لارتباطها بالاستيراد، وقفزت لتصل إلى ٦٤٣ و ٤٦٦ جنيه حسب إحصاء عام ١٩٤٢ بنسبة ٥٨،٤٪ من مجموع الصناعات الكيماوية التي أنتجتها مصانع فلسطين في تلك السنة (نخلة، ١٩٨٣) ففي عام ١٩٤٣ أنتجت المصانع العربية ٤١٧٩ طناً مقابل ٦١٥٤ طناً (الشريف، ١٩٨٥) وفي منتصف الأربعينيات جهز عدد كبير من المصانين بالآلات مستوردة وحديثة في نابلس ويافا واللد والرملة (ديب، ١٩٤٧) فصناعة الصابون بلغ ذروة إنتاجه خلال عام ١٩٤٣ مما ساعد على خلق أسواق جديدة له في إيران والعراق (الجندي، ١٩٨٦).

٤. صناعة الأغذية

تعتمد هذه الصناعة على المواد الزراعية التي تنتج في البلاد، وبعضها صناعات منزلية، وكان في فلسطين حوالي مائة ألف أسرة تعمل بتعبئتها كصناعة المربي، وحفظ الثمار، وصنع البسكويت والمكرونه، والجبن، وحفظ الأثمار والخضروات، وصنع الشوكولاتة والحلويات، والزبدة والسمن، وهي من الصناعات التي يمكن أن تستمر وتحافظ على كيانها (محافظة، ١٩٨٢) وتحتل صناعة الأغذية المرتبة الأولى من حيث عدد المصانع بين الصناعات العربية، حيث يبلغ مجموع المؤسسات التي تنتج المواد الغذائية ٧٦ مصنعاً أي ٢٢،٢٤٪ من مجموع المصانع العربية، وبلغت ملكية العرب من محلات الزيوت والدهون ٣٣ مصنعاً من ٥١ أي ٦٤٪ (العامري، ١٩٨٣) فلما فرضت الحكومة على السكر رسماً يعادل ثمنه، امتنع كثير من الأهالي عن مزواله هذا العمل، واضطروا لشراء حاجتهم من الواردات بأثمان مضاعفة (غنيم، ١٩٨٢) وتشكل مصانع الأغذية نسبة ١٧٪ من المصانع العربية ويزيادة قدرها ١٩١ مصنعاً عام ١٩٣٩ (الجندي، ١٩٨٦) وفي بداية عام ١٩٤٠، ظهرت إمكانية للاستفادة من الفائض الذي لا يمكن تصديره من الفواكه الحمضية، في إنتاج صناعات ثانوية، ويعود ذلك إلى

د. التجارة

وهي الدعامة الثالثة للاقتصاد التي تشكل مع الصناعة والزراعة الهيكل الاقتصادي لأي مجتمع، والتجارة عمل يرتبط بالنشاط الزراعي والصناعي فمنتجاتهما تصل للمستهلك في السوق المحلي أو الخارجي عن طريق التداول التجاري، وقد كانت بلاد الشام بشكل عام منذ زمن بعيد مركزاً تجارياً نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، وعبر أراضيها تمر أشهر الطرق التجارية القديمة، وارتباط فلسطين بمصر عن طريق السكة الحديد أدى إلى توسع هذه التجارة بسبب تسهيل نقل البضائع للمناطق الداخلية بعد تمديد الخطوط الحديدية، وتعد غزة ذات أهمية تجارية إذ تقع في ملتقى طرق هامة فهي نقطة اتصال تجاري بمناطق عديدة، وتتم على أراضيها، وفي أسواقها صفقات تجارية، وتجارها وأهلها ورثوا هذه المهنة من الأب إلى الجد، وكانت مركز تجارة للمنتجات من الموالح والقمح والذرة والشعير، وبعضها ينتج في غزة والأخر في بئر السبع، وفيها بعض الصناعات الصغيرة التي كان عليها طلب محلي متزايد، فضلاً عن نشاط الزراعة الحديثة لدى العرب (بدران، ١٩٦٩).

فمنذ بداية الانتداب ازدهرت التجارة الداخلية، وهي التجارة التي يتعاطاها الناس في جميع الأيام على السواء، والتي كانت تقام لها الأسواق في أيام معينة من الأسبوع نتيجة لاتساع السوق المحلية بعد تدفق الهجرة اليهودية، وزيادة السكان وزيادة القوة الشرائية (الحسيني، ١٩٨٠)، كما أدى اختلاط السكان المحليين بالوافدين من اليهود إلى اختلاف أساليب التجارة وطرق عرض المنتجات وتسويقها تبعاً لاختلاف أذواق السكان الذين أتوا من جنسيات مختلفة، فتخصص التجار العرب في التعامل مع الفلاحين لمعرفتهم بطبيعتهم، وقد صنف التجار إلى تجار الأرياف، وهم أصحاب المحلات الريفية الذين يقرضون الفلاح مقابل الحصول على المنتجات، وكان الفلاحون يأتون بأنفسهم يحملون فائض إنتاجهم ويعرضونه للبيع .

وقد وجدت أسواق للمنتجات الزراعية في نابلس ورام الله والقدس ويافا واللد وعكا وغيرها من المدن العربية الفلسطينية (الجندي، ١٩٨٦)، وتجار الحدود، وهم موسميون يفتحون محلاتهم في أوقات معينة بالقرب من أماكن البدو، حيث يبيعونهم ما يحتاجون إليه من مواد، ويشتررون فائض إنتاجهم الحيواني، وتجار الضمان الذين يشترون الثمار وهي لا تزال على الأشجار (حمادة، ١٩٣٦) وقد شهدت مدن فلسطين الكبرى نمواً كبيراً في عدد المحلات التجارية يوماً بعد يوم نتيجة لتقدم التجارة الداخلية، فازدادت محلات البقالة من ١٧١٦

حوالي ١٦٠٠٥٤٩ طناً، وبلغت نسبة المحلات الصناعية العربية ٦٧.٧٪ من المحلات الموجودة تملك العرب ٢٨٦ محلاً من مجموع ٤٢٢ محلاً للخشب (Statistical Abstract of Palestine 1944-1945).

٧. صناعة الجلود

وهي تشمل الدباغة وصناعة الأحذية، وصنع حقائب اليد (حمادة، ١٩٣٦) فهذه الصناعة من الصناعات التي انخفضت فيها نسبة ملكية العرب عن اليهود انخفاضاً بسيطاً (العامري، ١٩٨٣)، وحسب إحصاء ١٩٣٩ بلغ إنتاجه حوالي ٤٠٥٦٠ لعام ١٩٤٢، أما عدد المصانع ففي عام ١٩٣٩ كان عددها ١٢ وفي ١٩٤٢ حوالي ٥٨ مصنعا، وقد بلغ عدد المدابغ ومعامل الجلود في البلاد عام (١٩٤٣) ٥٠ مصنعاً أنتجت ٣٥٠٠ طناً نصفها للعرب ونصفها لليهود (الحسيني، ١٩٨٠).

٨. الصناعات المعدنية

ويقصد بها أنابيب الحديد المستخدم في أغراض التشييد والاكيات والماكينات المختلفة والآلات الصينية، وبعض الأجهزة العلمية الدقيقة (Public Record Office, 1941) وخاصة ما اتصل بلوازم البناء والتشييد، وما ارتبط بطلبات الزراعة والري والصناديق الحديدية والمسامير المختلفة (حمادة، ١٩٣٦) وكانت معظمها في يد اليهود، ومواد هذه الصناعة تستورد من الخارج؛ ولهذا فهي تعاني نفقات نقل باهظة بسبب نقلها لأعداد كبيرة الحجم (محافظة، ١٩٨٢) وساعد على ازدهارها الحماية الجمركية والإقبال على شرائها (حمادة، ١٩٣٦)، وتحتل الصناعات المعدنية المرتبة الثانية من حيث عدد المصانع العربية حسب إحصاء عام ١٩٣٩ وحسب إحصاء عام ١٩٤٢ تحتل المرتبة الرابعة (العامري، ١٩٨٣) وفي عام ١٩٤٣ أصبح الفارق كبيراً بين الصناعة اليهودية والعربية عن إحصاء عام ١٩٣٩ حيث تضاعف إلى خمسة أضعاف في بعض الصناعات (محافظة، ١٩٨٢).

٩. صناعة الورق

بلغت قيمة إنتاجه لعام ١٩٣٢ حوالي ٥٠٠٨٨٧، أما عدد المصانع ففي عام ١٩٣٩ بلغ ١٢ مصنعاً، وفي عام ١٩٤٢ بلغ ٧٥ مصنعاً (Statistical Abstract of Palestine 1944-1945) وزادت هذه الصناعة خلال الحرب.

-وخاصة أولئك ذوي الرواتب العالية نسبياً- أغرقوا البلاد بالنفود، وجعل أصحاب الحوانيت وكأنهم يجمعون محصولاً، وفي السنوات الأخيرة من الحرب، وبعد أن استقرت الأوضاع الاقتصادية بشكل أكبر تطلعت الحكومة إلى القضاء على السوق السوداء (محافظة، ١٩٨٢).

أمّا بالنسبة للتجارة الخارجية، أي الاستيراد والتصدير، فقد تضررت أيضاً وبشكل كبير من ظروف الحرب بسبب عدم سهولة الحصول على تلك المواد من الأسواق البريطانية نظراً لأنّ وسائل النقل تعطلت أحياناً، وتعرقلت أحياناً أخرى، فقد توقفت التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط (نخلة، ١٩٨٣) وتوقفت التجارة مع سوريا التي كانت من أهم الدول التي تتبادل معها التجارة لأنها اعتبرت من الأعداء (Public Record Office, 1946) وهبطت فوراً تجارة الحمضيات بعد إيقاف تصديرها، وهي تمثل الدعامة الأساسية لاقتصاد البلاد، مما أدى إلى رفع أسعار تلك المواد، وقد حاول مجلس تنظيم الحمضيات تدارك الوضع، وفرض ضرائب على السلع الاستهلاكية المحلية، فوجه التصدير إلى مصر حيث ترابط بعض القوات البريطانية، وتوفّر الطرق والسكك الحديدية. ولكن هذا لم ينهض بزراعة الحمضيات وتصديرها، كما كان في الفترة السابقة للحرب، وإن كان قد ساعد على استمرار تصدير الحمضيات وعدم توقفه، وأصاب الضرر أيضاً عملية الاستيراد فحاولت الحكومة إنشاء نقابات للتجار المستوردين، ثم إنشاء شركات لتنهض بهذه العملية، وهكذا طرأ تغير على عملية الاستيراد والتصدير خلال سنوات الحرب، فأصبحت الأسواق العربية تحوي المنتجات الفلسطينية وذلك كبديل بعد إغلاق الأسواق العالمية بسبب ظروف الحرب (A Survey of Palestine, 1964).

ومن أهم الدول التي تستورد منها فلسطين بالدرجة الأولى شرق الأردن، ففي عام ١٩٣٨م استوردت ما قيمته ٤٤٥ ألف جنيه من مجموع صادرات الأردن البالغة ١٧٢ ألف جنيه، أي إنها استقبلت ٩٤,٢٪ من صادرات الأردن في حين لم تتجاوز الصادرات إلى سوريا ما قيمته ٢٨ ألف جنيه في العام نفسه. وفي عام ١٩٤٤ بلغت الصادرات إلى فلسطين حوالي ٩٩٪ من صادرات الأردن، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٧٧٪ عام ١٩٤٥. وقيمة البضائع المعاد تصديرها إلى فلسطين بلغت عام ١٩٤٤ حوالي ٩٤٪ من قيمة مجموع البضائع المعاد تصديرها، وبقيت النسبة ثابتة حتى عام ١٩٤٥. أما الاستيراد من فلسطين فقد شهد ارتفاعاً ملموساً ومتواصلاً من عام ١٩٣٨ وحتى ١٩٤٥ ففي عام ١٩٣٩ كان أقل من ربع مليون جنيه وحتى عام ٩٤٢ بلغ ٢,٢٧٠,٦٥٣ جنيه وفي عام ١٩٤٣ بلغ ٧,٥٤٨,٧٧٤ جنيه

عام ١٩٢١ إلى ٢٥٣١ عام ١٩٣٩ وتضاعف عدد محلات الملابس والمرطبات وبيع السيارات والدراجات في نهاية عهد الانتداب (بدران، ١٩٦٩)، تشكل الغالبية من المواد الداخلة في حركة السوق الحاصلات الزراعية، ولكن على وفرتها لم تسد حاجة السوق المحلية، فيتم استهلاكها في الداخل ما عدا الحمضيات التي تشكل أهم الصادرات وتقسّم بين العرب واليهود، كما تصدر بعض إنتاجها من الشعير والبطيخ والزيتون وبعض أنواع الفاكهة وتستورد ما تحتاجه من السلع الاستهلاكية، كما يتأثر التصدير بالوضع السياسي، وأهم الدول التي تستورد منها فلسطين بريطانيا (نخلة، ١٩٨٣).

لقد تأثرت التجارة بفرعيها الداخلي والخارجي بظروف الحرب أيضاً (الحسيني، ١٩٨٠) نتيجة لوجود الحشود العسكرية إذ زاد دخل أصحاب المحلات التجارية التي تعمل بنظام التجزئة، كما زاد دخل أصحاب الفنادق والمقاهي، وكذلك العائد من خدمة المواصلات، فقد انتعشت التجارة الداخلية في بداية الحرب بسبب تهافت الناس على شراء السلع الضرورية عندما انتشر الذعر والقلق بين الناس من تأزم الأوضاع واختفاء الحاجيات من الأسواق؛ فكثر الإقبال على الشراء، وزاد الطلب على المواد الاستهلاكية المحلية كالخضار، وارتفعت الأسعار لسلع المعيشة أكثر من أي شيء آخر.

وكل هذا، أدى لتضخم السوق السوداء التي اتجه إليها كل من المستهلك ليحصل على أغراضه، والتاجر ليحقق أرباحاً طائلة وزاد دخل أصحاب المحلات التجارية، وارتفع عدد العاملين العرب في التجارة إلى ٣١,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٥ أي بنسبة ١٠٪ من مجموع العاملين العرب في شتى الأعمال، وقدرت قيمة إنتاج الفرد العربي من التجارة بحوالي ٢٨٤ جنيه في السنة (نخلة، ١٩٨٣) وحاولت الحكومة أن تسيطر على الأسواق حتى لا تترك الأمر لاستغلال التجار، ولتسيطر على العملة الأجنبية وتراقب الأسعار (Public Record Office, 1946)، وحتى لا يضر اليهود والجاليات الأجنبية، فقد تم تشكيل دائرة لمراقبة المون لتقوم بتوزيع المنتجات على التجار بناء على تصاريح، ومن ثم يوزعها التجار على المستهلكين ببطاقات تموينية، وكانت هناك شكوى دائمة من رداءة الدقيق حيث كان يخلط بدقيق الشعير والذرة البيضاء ويؤدي إلى عسر الهضم (بدران، ١٩٦٩) وازداد النشاط التجاري المحلي خلال سنوات الحرب.

ومع نهاية الحرب كانت البلاد -وبشكل واضح- في أقصى ازدهارها فحاجة القوات المسلحة شجعت كل شخص يقدر أن يحول غرفة إلى محل تجاري أن ينال ربحاً كان يحلم به في السابق، كما أنّ وجود جنود كثيرين

(محافظة، ١٩٨٢).

الزراعة القطاع الرئيس لتشغيل المرأة في الريف واستيعاب عدد كبير من العاملين. وارتفع إنتاج المزارع العربية عام ١٩٤٣-١٩٤٤ إلى ٥٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٣٨ وارتفع الدخل الزراعي، كما دلت الأبحاث على أنه لو بقي مستوى معيشة الفلاح على ما كان عليه عام ١٩٣٨ فإن صافي الأرباح عام ١٩٤٣ للفلاحين يصل لثلاثة ملايين ولكن الضرائب حالت دون التغيير، ودون إحداث تراكم رأسمالي في الريف يوازي ارتفاع الأسعار (طهبوب، ١٩٨٢)، ولقد أدى الانتداب والاستيطان الصهيوني إلى عرقلة التطور الاقتصادي في الطريق السليم، ١٩٨٢ وأدت التحديات المفروضة إلى ديات فعل متنوعه عطلت النمو الرأسمالي، وزادت البطالة (البددي، ١٩٧٣). وكان الفلاح يعاني من سوء الأوضاع الاقتصادية بسبب سياسة الحكومة وممارستها ضددهم، وإتقال كاهلهم بالضرائب الفاحشة، والمساحات الزراعية كانت تنقلص بفعل استيلاء اليهود على الأراضي، وهذا كله، أدى إلى زيادة أوضاع الفلاح سوءاً.

أما بالنسبة للصناعة، فهناك صناعات انتعشت نتيجة الحاجة لها، وأخرى قل إنتاجها، وسجلت خسائر هائلة، ومع ذلك استمرت الصناعات الخفيفة للاستهلاك المحلي، وسد الاكتفاء الذاتي. وأما التجارة التي تركزت في المدن وخاصة مدينة القدس التي اشتهر أهلها بالتجارة مع بعض الأعمال الحرفية، بالإضافة إلى سكان بعض المدن الساحلية الذين لم يعملوا بالزراعة (أبورجلى، ١٩٧٢)، والتجارة الداخلية انتعشت نتيجة الحراك الاقتصادي العام في فلسطين، أما الخارجية، فقد اقتصر على الدول العربية القريبة منها استيراداً وتصديراً. كما ظهرت تكتلات لفئة التجار كل حسب تخصصهم بغرض القيام بالتنسيق والتوزيع للبضائع. مثل تشكل جمعية لتجار الشاي والقهوة في عام ١٩٤٢ وجمعية تجار السيارات في عام ١٩٤٣ وجمعية تجار الأقمشة والخضار في عام ١٩٤٤. وكذلك شكل الحرفيون نقابات خاصة بهم كالحياطين والنجارين والجزارين، ١٩٤٤، جريدة فلسطين: ١-٣-١٩٤٤/٧-١-١٩٤٥ - جريدة الدفاع: ٢٧-٢-١٩٤٤/٤-٥-١٩٤٥م).

وظل عرب فلسطين يعانون الفقر والبطالة نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، ويسبب انكماش الأراضي الزراعية العربية وقلة المراعي المخصصة للمواشي والإغنام وتدهور الصناعة الحرفية واليدوية وتضرر التجارة الداخلية والخارجية وزيادة الهجرة اليهودية وخاصة الفنيين من يهود أوروبا، فالبطالة تنفشي وترداد مع الأزمات الاقتصادية فتزداد أحوال العرب سوءاً ومع ذلك فلم تبذل حكومة الانتداب البريطاني أي جهد لحلها.

وخلال عام ١٩٤٠ استورد عرب فلسطين أقمشة قطنية من إنجلترا فاستولت عليها دائرة الصناعات الخفيفة اليهودية، ولم تسمح لأصحابها العرب إلا بـ ٢٠٪ فقط، والبضائع التي يستوردها اليهود فلا يسمها أحد، وتعطي الحكومة لليهود رخصاً لاستيراد سيارات من إنجلترا، ولا تسمح للعرب باستيراد القمح من البلاد العربية (الطاهر، ١٩٥١) وصلت الواردات إلى ٦٠٩٦٦،٢١٤ جنيه عام ١٩٤٤م ووصلت الصادرات إلى ٤٠٦٣٨،٥٠٠ جنيه.

ومما تقدّم يتضح أن الميزان التجاري كان يعاني عجزاً كبيراً نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات وفي عام ١٩٤٤ وصلت إلى ٤٣٪ من قيمة الواردات، وكان هذا العجز يسد من رؤوس الأموال الوافدة من جهة، ومما ينفقه السياح في البلاد من جهة أخرى، ومن التبرعات الصهيونية والقروض الحكومية من جهة ثالثة (نخلة، ١٩٨٣) وتم استيراد بعض السلع مثل الأرز والماشية والبن، وعانوا من زيادة في الأسعار؛ حيث وصل حجم زيادة الأسعار في استيراد السلع السابقة حوالي مليون جنيه، وانخفض استيراد السكر والزبدة والبطاطس والأخشاب والوقود والملابس (Public Record Office، 1946).

الاستنتاجات

ركزت هذه الدراسة على رصد طبيعة الحياة الاقتصادية في فلسطين خلال حدث عالمي كبير كان له صدها في المنطقة، والتمثل في الحرب العالمية الثانية. وأهمية معرفة طبيعة الأحوال في فلسطين في هذا الظرف التاريخي، تأتي من أنها جاءت بين متغيرين: انتهاء الثورة الفلسطينية الكبرى مع اندلاع الحرب العالمية في خريف ١٩٣٩م، وما لذلك من أثر على أوجه الحياة المختلفة. والمتغير الثاني أن فلسطين أصبحت من أهم المراكز الداعمة للمجهود الحربي للحلفاء، وبالتالي تحتم على حكومة الانتداب تغيير سياستها المعتادة نحو عرب فلسطين.

فالأحوال الاقتصادية انعكست عليها الظروف السابقة سلباً وإيجاباً، فلو أخذنا الزراعة، سنجد بعض المنتجات المصدرة للخارج تأثرت بانقطاع المواصلات العالمية وبالتالي، قل إنتاجها كالحمضيات والزيتون. وبعض المنتجات الزراعية زاد الطلب عليها مثل الحبوب والخضار، وبعض الفواكه، فانتعشت زراعتها عما كانت عليه قبل الحرب. وقد كان أغلب عرب فلسطين مزارعين، فهم يملكون الغالبية العظمى من المساحات المزروعة وينتجون القسم الأكبر من المحاصيل الزراعية وتُعدّ

١٤. خليل، ١٩٨٦، محسن عيسى، فلسطين الأم وابنها البار عبد القادر الحسيني، ١٩٨٠، عمان: دار الجليل للنشر.
١٥. سايكس، سايكس، كريستوفر، ١٩٦٦، مفارق الطرق الى إسرائيل، ترجمة خيري حماد، بيروت: دار الكتاب العربي.

التوصيات

١٦. سليم، ١٩٨٢، محمد عبدالرؤوف، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ أنشائها وحتى قيام دولة اسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
١٧. طهبوب، ١٩٨٢، فائق، الحركة العمالية والنفاية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، الكويت: دار كاظمة للنشر والتوزيع.

المراجع العربية

١. أبو رجلي، خليل، ١٩٧٢، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.
٢. الجندي، ١٩٨٦، ابراهيم رضوان، الصناعة في فلسطين ابان عهد الإنتداب البريطاني، عمان: دار الكرمل.
٣. الحسيني، ١٩٨٠، محمد يونس، التطور الاجتماعي والاقتصادي، يافا.
٤. اللبدي، ١٩٧٣، صالح، مذكرات حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية.
٥. الشريف، ١٩٨٥، ماهر، مقدمة في تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، بيروت: دار ابن خلدون.
٦. الصباغ، ١٩٩٦، ليلي، فلسطين في مذكرات الفارس درافيو، المصادر.
٧. الطاهر، ١٩٥١، محمد علي، ظلام السجن مذكرات ومفكرات سجين هارب، القاهرة: دار احياء الكتب العربية.
٨. العامري، ١٩٨١، محمد عنان، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ١٩٠٠-١٩٧٠: بحث احصائي، القدس: منشورات صلاح الدين.
٩. العامري، ١٩٨٣، محمد عنان، التطور الزراعي والصناعي ١٩٢٠-١٩٤٨، الكويت: ذات السلاسل.
١٠. النمر، ١٩٧٥، احسان، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، نابلس: مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية.
١١. بدران، ١٩٦٩، نبيل أيوب، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية.
١٢. حمادة، ١٩٣٦، محمد سعيد، النظام الإقتصادي في فلسطين، بيروت: الجامعة الأمريكية.
١٣. حوراني، ١٩٧١، هاني، ملاحظات حول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب، شؤون فلسطينية.

المراجع الأجنبية

1. A Survey of Palestine, prepared in Dec 1945 & January 1964 for the information of the Anglo _American ,1942of Inquiry Plestine, Wasshington, D.C: Institute for Palestine Studies, vol, 1.
2. Commerce And Industry. Annual report, 1941-1942.
3. Departement Agriculture And Fisheres, Annual Report, 1941-1942.
4. Departement of Arigulature and Fisheres ,Annual Report , 1941-1942.
5. Economic News، Arab Labour movement, No, 12, Palestine-1943.
6. Morndom from High Commissionner for

- Palstine Jerusalem to London, 4/7/1941.
7. Public Record Office, London-Co814/16, Annual Report Commerce and Industry, 1941.
 8. Report Survey of Labour in Palestine, 1941.
 9. Statistcal Abstract of Palestine 1944-1945, Government Printer Department of statistics 8 edition, Jerusalem.